ISSUE 7 JUNE 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 7 يونيو 2019

حرب 1948 بين العرب والكيان الإسرائيلي
وموقف الجامعة العربية منها

أ.الهادي العربي علي جامع
قسم التاريخ–كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار
جامعة المرقب

الملخص

تناول هذا البحث تطورات حرب 1948 وموقف الجامعة العربية من ذلك، فالجامعة العربية لم تعقد اجتماعاً رسمياً وتصدر قراراً بخصوص تلك الحرب، بل تم الاكتفاء بإصدار بيان سياسي بسيط بعد دخول أعداد بسيطة من الجيوش العربية وبعض المتطوعين، لغرض الحفاظ على السلم في المناطق التي خصّصت للفلسطينيين وفق قرار التقسيم، وبالتالي شاركت الجامعة في اتخاذ قرار البداية ولم يكن لها أي حضور في نهاية تلك الحرب؛ لأنَّ الدول العربية المشاركة في تلك الحرب وقّعت على هدنات مع الكيان الإسرائيلي بدون أي تنسيق مع الجامعة.

مُقَدِّمَة:

لقد كانت مشكلة فلسطين إحدى أهم الأسباب الرئيسة التي من أجلها تم تأسيس جامعة الدول العربية، بعد تزايد الأحداث التي دعت العرب إلى إيجاد نوع من التقارب أو الاتحاد بينهم من أجل مواجهة تزايد خطر هجرة الصهاينة إلى فلسطين، خصوصاً بعد صدور الكتاب الأبيض سنة 1939 وما ترتّب على ذلك من ممارسات تمثّلت في الاستيلاء على الأراضي وطرد سكانها منها. كل ذلك دفع بعض الدول العربية في تلك الفترة إلى محاولة إيجاد كيان سياسي عربي تناط به مهمة الدفاع عن الشعب الفلسطيني، خصوصاً مع تزايد التصريحات البريطانية بعدم الممانعة في إيجاد نوع من التقارب العربي(*)، فحاول العرب البناء على الموقف البريطاني، ولكن يبدو أنَّ العرب لا يفهمون العقلية البريطانية في تلك الفترة، وبالتالي تنادوا وعقدوا لقاءات تشاورية من أجل الاتفاق على تأسيس اتحاد أو جسم سياسي وتحديد أهدافه، أُطلق عليه فيما بعد جامعة الدول العربية في مارس 1945، أنيطت به مهمة حل القضية الفلسطينية والوقوف أمام الأطماع الصهيونية.

بدأت الجامعة العربية حديثة الولادة تتلمس طريقها في جوٍّ تكتنفه الصراعات الدولية حيال المنطقة، ودول مؤسسة لا تمتلك قرارها السياسي، والغريب في الأمر أنَّه أثناء مشاورات القادة العرب بخصوص تأسيس الجامعة العربية لم تكن قضية فلسطين في صدارة جدول الأعمال، بل نجدها في آخر اهتمامات أولئك القادة بعد موضوعي السيادة والاستقلال. أي بمعنى آخر كانت قضية فلسطين آخر ما يشغل أولئك القادة المجتمعين في الإسكندرية أو القاهرة، بل تم

* - التصريح البريطاني "إنَّ الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم، ويجب أن تأتي الخطوة الأولى من العرب أنفسهم".

الاكتفاء بكتابة ملحق خاص بها في البروتوكول وآخر بالميثاق، وكلاهما يتحدث عن عروبة فلسطين وأنَّها جزء من الوطن العربي، أمَّا بنود الميثاق فلم يتم الإشارة فيها لا من قريب ولا من بعيد إلى أساس المشكلة، ولا كيفية العمل من أجل إنقاذ الشعب الفلسطيني من براثن الصهاينة ومن معهم من دولٍ استعمارية ممثلة في بريطانيا وأمريكا (جامع، 2004: 3).

رغم هذه الولادة المتعسّرة للجامعة، ورغم ضعف ميثاقها وإمكانياتها، فلا أحد ينكر على الجامعة العربية المجهودات التي بذلتها بشأن القضية الفلسطينية؛ لأنَّها كانت أوّل مشكلة تواجهها الجامعة وهي حديثة النشأة، فلم تخلو جلسة عادية أو مؤتمر قمة إلاَّ وكانت القضية الفلسطينية حاضرة على جدول الأعمال، وتم اتخاذ العشرات من القرارات بخصوصها، ولكن المشكلة أنَّ تلك القرارات أغلبها لم ينفذ؛ وذلك لسببٍ بسيط وهو خلو ميثاق الجامعة العربية من أيّ آلية إلزام لتنفيذ ما يتم اتخاذه من قرارات.

أيضاً توجد مشكلة أخرى في عدم نجاح الجامعة في حل القضية الفلسطينية وهي عدم الاتفاق بين القادة العرب على الصفة التي يحضر بها وفد فلسطين، على اعتبار أنَّ فلسطين دولة غير مستقلة[*] في نظرهم، وبالتالي أصبح العرب ممثلين في جامعتهم هم من يتولّى الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وهذه تعتبر أحد الأسباب في فشل الجامعة العربية حيال القضية الفلسطينية؛ لأنَّ الشعب الفلسطيني صاحب القضية لم يكن مسموح له بالمشاركة في وضع القرار، بل عليه الاكتفاء بالمشاركة كعضو مراقب، وما ترتّب عن ذلك من عدم تشكيل حكومة فلسطينية فاعلة داخلة فلسطين يتم التعامل معها.

وأخيراً أدّى ذلك بقبول نقل القضية إلى أروقة الأمم المتحدة وما نتج عن ذلك من قرار التقسيم في نوفمبر 1947، وبالتالي دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة بدأت بإعلان الصهاينة تأسيس كيان لهم بالتزامن مع إنهاء الانتداب البريطاني ونشوب الحرب العربية مع الكيان الإسرائيلي تحت قيادة الجامعة العربية، وما نتج عنها من تداعيات، وهذا ما سوف يتم تناوله بشيء من التفصيل من خلال هذا البحث.

بعد فشل العرب ممثلين بجامعتهم في الحيلولة دون صدور قرار التقسيم رقم (181)، لم تكن ردود الفعل العربية في المستوى المطلوب على الصعيد الرسمي، بل كانت عبارة عن إطلاق عبارات التنديد والاستنكار والدعوة إلى عقد اجتماع في القاهرة لبحث خطورة الموقف، وما يلزم اتخاذه من إجراءات من أجل امتصاص غضب الشارع العربي[*]، والغريب في الأمر هذه المرة أنَّ ذلك الاجتماع – الذي يأتي في وقتٍ كانت الجماهير العربية تنتظر ما سوف يتم اتخاذه من قرارات عملية، لدرجة أنَّ مقر الاجتماع كان محاطاً بالجماهير وهي تهتف لفلسطين والعروبة– هو انعقاده على مستوى

* – كانت مصر مرتبطة بمعاهدة 1936 مع بريطانيا، والعراق مرتبط بمعاهدة 1930 مع بريطانيا، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، الأردن غير مستقل.

* - تمثل المقترح العراقي في: " (1) استخدام سلاح النفط بمنع تصديره إلى الدول المؤيدة لقرار التقسيم خاصةً بريطانيا وأمريكا. (2) ضرورة بناء جيش عربي موحد قادر على المواجهة ...".

الوزراء وليس القادة، وبعد نقاش حاد تم الخروج ببيان إنشائي لا يساوي ثمن الحبر الذي كتب به، بيان محشو بلغة التهديد والوعيد ورفض قرار التقسيم، وتحميل المسئولية لكل الأطراف التي صوتت إلى جانبه (الشقيري، د.ت:232).
اقترح وفد العراق على الحاضرين بعض المقترحات لكن للأسف لم يتم أخذها بعين الاعتبار.

بدأت الأوضاع في فلسطين تتجه إلى المواجهة المباشرة بين أبناء الشعب الفلسطيني والصهاينة بعد قرار التقسيم، فبدأ عرب فلسطين ومعهم متطوعون من بعض البلاد العربية لدخول فلسطين، وقد جرت مواجهات كبيرة أشعرت الصهاينة بخطورة الموقف، وصرّح بعض قادتهم بضرورة التسليم وقبول التفاوض مع العرب (دروزة، 1950: 154).

أصبح وضع اليهود في فلسطين كارثياً إلى أن تدخّلت بريطانيا من أجل إنقاذهم، وكانت الخطوة الأولى هي البدء بالانسحاب من المناطق التي يشكل فيها الصهاينة أغلبية، وترك كل الأسلحة والمعدات والمطارات والمعسكرات والموانئ، في حين شددوا من قبضتهم على المناطق العربية لدرجة أنَّ الذخائر والتموين التي يحتاجها المجاهدين كانت تأتي عن طريق التهريب، وكثيراً ما وقعوا في كمائن الإنجليز. هذه المواقف البريطانية ردّت الروح إلى الصهاينة ورفعت معنوياتهم مجدداً، ممَّا دفعهم إلى ارتكاب مزيدٍ من المجازر الجماعية مثل ما حدث في قرية دير ياسين، حيث كانت الضحايا بالمئات؛ لنشر الرعب وإجبار السكان على مغادرة قراهم، ممَّا أعطى فرصة ثمينة للصهاينة بالاستيلاء على مزيدٍ من الأراضي، هذه الأعمال أجبرت السكان العرب على إطلاق صرخات الاستغاثة بالعرب وجامعتهم من أجل التدخل وإنقاذ الشعب الفلسطيني، في المقابل سارعت بريطانيا فأعلنت أنَّ أيّ تدخل عسكري عربي في فلسطين قبل نهاية الانتداب يعد اعتداءً عليها (دروزة، 1950: 132)، وأنَّها سوف تواجهه بالقوة.

أمَّا الخطوة الأخرى التي اتخذتها بريطانيا في إطار دعمها للصهاينة، منعها للجنة المكلفة بتنفيذ قرار التقسيم من دخول فلسطين، وزيادةً في إذلال العرب وانحيازها للصهاينة فقد أعلنت أنَّ قواتها المتواجدة في فلسطين لن تشارك في تنفيذ قرار التقسيم، وكان الغرض من ذلك هو طمأنة الصهاينة وأنَّهم قادرون على أن يسيروا بمشروعهم إلى الأمام، وهو إعلان دولتهم في الخامس عشر من مايو، والذي يتزامن مع إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.

القضية الفلسطينية في مجلس الأمن من جديد

عاد مجلس الأمن في فبراير 1948 لبحث القضية من جديد وسط جدال واسع بين الدول الأعضاء، مع زيادة وتيرة الصراع بين العرب والصهاينة داخل فلسطين، واستمع إلى رئيس لجنة التقسيم الذي أعرب عن أسفه لما آل إليه الوضع في فلسطين، وأنَّه من الاستحالة تطبيق قرار التقسيم في ظل الأوضاع الراهنة، وأنَّه ما من سبيل لتنفيذ القرار إلاَّ بإحدى الطريقتين:

أولاً– بإرسال جيش دولي (قوات دولية) لتنفيذ القرار.
ثانياً– إلغاء القرار نفسه.

خلال النقاش ظهرت أصوات وأبدت معارضتها لقرار التقسيم بعد أن أيقنت بصعوبة تطبيقه(*)، في المقابل اقترحت أمريكا مشروع جديد من ضمن بنوده وضع فلسطين تحت الوصاية من جديد ريثما يصل العرب واليهود إلى اتفاق، كذلك تشكيل هيئة جديدة من الأمم المتحدة للإشراف على إدارة البلاد إلى غير ذلك من البنود(*).

كانت ردود الفعل على المقترح الأمريكي شديدة من الجانب الصهيوني لدرجة أنَّهم شنّوا عليها الحملات الإعلامية ونعتوها بالخيانة والرضوخ لإرادة العرب خوفاً على مصالحها بالمنطقة، وأعلنوا أنَّهم ماضون في إقامة دولتهم. أمَّا على الجانب العربي فقد رأى فيه العرب أمل كبير في تحول أمريكا عن موقفها السابق. ولكن للأسف الشديد لم يستغل العرب هذا التحول في الموقف الأمريكي بزيادة الدعم السياسي والمادي للمجاهدين داخل فلسطين من أجل محاصرة الصهاينة أكثر داخل الأراضي والمستعمرات التي يتحصنون بداخلها، خاصةً في موضوع السلاح بعد أن أصبح وصوله إلى المجاهدين أمر صعب، وهذا ما عبّر عنه الأستاذ أحمد فرّاج طايع القنصل المصري في القدس في تلك الفترة، حيث بعث بشكوى إلى بلاده ... يشير فيها إلى تباطؤ الدول العربية في مد الشعب الفلسطيني بالأسلحة والتي وعد بها رؤساء الحكومات العربية (الشقيري، د.ت: 240).

وعلى الرغم من قلة الإمكانيات التي سبق أن أشرنا إليها، إلاَّ أنَّ الشعب الفلسطيني ومعه إخوانه المتطوعين العرب استطاعوا أن يلحقوا خسائر كبيرة بالصهاينة لدرجة خروج مظاهرات في شوارع تل أبيب تطالب الوكالة اليهودية بضرورة وقف الأعمال العسكرية، والبحث عن وسيلة أفضل للتعايش مع الشعب الفلسطيني. هذه الأحداث دفعت بالوفد الأمريكي إلى أن يعلن مرة ثانية ومن فوق منبر مجلس الأمن معارضته للتقسيم في مارس 1948 وأوضح سياسية بلاده في هذا الإطار(*)، وكعادة الصهاينة أطلقوا حملة عدائية إعلامية ضد الولايات المتحدة واتّهموها بمعاداة السامية. واستمر مجلس الأمن يناقش الموقف في فلسطين بناءً على التقارير التي ترده من اللجنة الدولية للقدس، وكلها تعرب عن بالغ قلقها من الأوضاع وتحذر من العواقب، إلى أن صدر قرار رقم (44) في أبريل 1948 والذي يدعوا الجمعية العامة لعقد دورة استثنائية للنظر في مشكلة فلسطين من جديد، وقد طرح المندوب الأمريكي في هذه الدورة مشروعاً خاصاً بالوصاية، وتعيين حاكم للبلاد من قبل مجلس الوصاية، كما اشتمل على عدد من اليهود الذين يسمح لهم بدخول فلسطين، وكيفية انتقال الأراضي، إلى غير ذلك من النقاط (الشقيري، د.ت: 247).

---

* - الدول التي سحبت اعترافها بالقرار "كندا، بلجيكا، أمريكا".

*-شمل المقترح الأمريكي كذلك: "(1) الاستعانة بقوة بوليسية مختلطة. (2) تكون الوحدات الإدارية مستقلة استقلالاً ذاتياً. (3) السماح بهجرة خمسة آلاف يهودي في الشهر. (4) إيقاف أعمال العنف بين الطرفين ...".

*- السياسة الأمريكية التي أعلنها المندوب الأمريكي في مجلس الأمن في مارس 1948 بخصوص موقفها من التقسيم شملت ثلاث نقاط هي: (1) هناك اتفاق عام بأنَّ التقسيم لا يمكن تنفيذه. (2) دعوة الجمعية العامة لاتخاذ قرار بخصوص إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين. (3) إلى أن يتم دعوة الجمعية العامة فإنَّ على مجلس الأمن أن يطلب إلى لجنة فلسطين الدولية أن توقف مساعيها الرامية لتنفيذ قرار التقسيم.

كانت ردود الفعل قوية جداً من جانب الصهاينة على هذا المقترح، حيث خرج ما يزيد على مائة ألف صهيوني في ميدان ماديسون في نيويورك وألقيت الخطب من قبل زعماء الصهيونية منذرين بالسياسة الأمريكية وضد الرئيس ترومان بالذات، وأعلنت أرملة الرئيس الأمريكي روزفلت استقالتها من الوفد الأمريكي، وبلغ عن إصرار الصهاينة على تنفيذ حلمهم من خلال الرسالة التي بعث بها أحد قادة الصهاينة وايزمن إلى الرئيس ترومان يقول فيها: "... إنَّ عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء...، وأنَّه لا يكترث بقوة العرب العسكرية فهذه ما هي إلاَّ أسطورة".

استمر مجلس الأمن يناقش القضية على أساس الوصاية حتى نهاية أبريل 1948 وبداية شهر مايو، وهذا يعني قرب نهاية الانتداب، وبذلك دخلت القضية مرحلة جديدة.

نهاية الانتداب البريطاني وبداية حرب 1948

بعد أن أطمأنّت بريطانيا على أنَّ الصهاينة قد استكملوا استعداداتهم من الناحية العسكرية من حيث العدد والعدة، سارعت إلى الإعلان عن أنَّ انتدابها على فلسطين في 1948/05/01 أي قبل الموعد الذي حدّده قرار التقسيم رقم (181) والذي كان مقرراً في بداية أغسطس من نفس العام، سارع الصهاينة بالتنسيق مع أمريكا وبريطانيا إلى الإعلان عن تشكيل دولتهم والإعلان عنها، فسارعت أمريكا إلى الاعتراف بها (البرناوي، 1999: 145).

هذه الظروف الدولية دفعت بالصهاينة إلى إظهار قوتهم، ممَّا دفع الدول العربية إلى إرسال بعض من القوات الغير نظامية والغير مدربة من بعض الدول العربية إلى فلسطين بحجة توفير الأمن والحفاظ على السلم حسبما جاء في الرسالة التي بعثت بها الجامعة العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة (البرناوي، 1999: 145).

يتضح من خلال الاطلاع على تلك الرسالة أنَّ الدول العربية لم تدخل فلسطين لتحريرها من اليهود، بدليل أنَّ تلك القوات دخلت إلى الأجزاء المخصصة للدول العربية حسب قرار التقسيم، وهنا لابد من الوقوف قليلاً حول هذه النقطة، فأغلب تلك القوات عناصرها متطوعين، وليست جيوش نظامية وغير جيدة التسليح وليست بالعدد الكافي.

أمَّا على الجانب الآخر الصهاينة فإن الفارق كان واضحاً من حيث العدد والعدة، وبمجرد إعلان بريطانيا نيتها نهاية الانتداب قاموا على الفور بإعلان دولتهم وقيامهم بعمليات عسكرية خاطفة احتلوا من خلالها بعض المدن مثل يافا والرملة، كذلك لا ننسى الحرب الإعلامية التي مورست بشكلٍ كبير من أجل إحباط عزائم العرب في فلسطين، ومحاولة زرع الشك في قلوبهم بأنَّه في حال عدم ترك مدنهم وقراهم، سوف يتم ذبحهم وحرق قراهم ومدنهم على غرار ما حدث في دير ياسين، إلى جانب توجيه إدعاءات موجهة إلى الفلسطينيين تبث بصوت عربي، تدعو الفلسطينيين إلى ضرورة الجلاء عن أرضهم، وذلك لتسهيل مهمة الجيوش العربية الزاحفة لإنقاذهم.

دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وبداية حرب 1948

بعد إعلان الصهاينة على قيام كيانهم، أصبحت الجامعة العربية أمام الأمر الواقع وتحت ضغط الجماهير العربية من أجل القيام بعملٍ ملموس ينقذ فلسطين، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني دفع حكومات الجامعة العربية إلى الدفع

ببعض من قواتها باتجاه فلسطين، وإن كانت هذه الخطوة تعتبر جيدة إعلامياً لو استغلّت وخطط له مسبقاً، لكن هناك بعض الأمور التي يجب الوقوف عندها، فمصر لازالت مرتبطة بمعاهدة 1936 والتي تركت كل أمورها العسكرية في بريطانيا، أمَّا سوريا ولبنان حديثتي العهد بالاستقلال ولم تكن لهما قوة عسكرية قوية ومدربة، وأمَّا العراق موضعه مختلف قليلاً، فهو مرتبط بمعاهدة 1930 مع بريطانيا والجيش تم تشكيله تحت إشراف بريطاني وله مشاكله الداخلية مع الأكراد (يحيى، 1998: 306)، كل هذه الأمور كان لها أثر واضح لاحقاً، أمَّا الجيش الأردني والذي يمتلك أكبر مساحة حدودية مع فلسطين فإنَّه يختلف عن تلك الجيوش من حيث أنَّ أغلب ضباطه وقادته إنجليز، وخير مثال على ذلك قائده (جلوب باشا) مع قلة التسليح، أضاف إلى ذلك هو عدم وجود إرادة سياسية قوية للمشاركة في تلك الحرب من بعض الدول مثل مصر التي أعلنت بعد قرار التقسيم يومها أنَّ قواتها لن تتعدى حدودها مع فلسطين (الشقيري، 1973: 97).

دخلت تلك الجيوش وهي تجهل قوة عدوها، وترافق ذلك مع إصدار الجامعة العربية بيان إنشائي يذكر بعروبة فلسطين، ومذكراً مرة أخرى بجهود الجامعة التي بذلت من أجل القضية الفلسطينية، واختتم ذلك البيان بالإشارة إلى الأسباب التي دفعت الدول العربية إلى اتخاذ هذا الإجراء والذي جاء فيه: "... رغبةً في منع امتداد الاضطراب والفوضى من فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة وسد الفراغ نتيجةً لزوال الانتداب، رأت الحكومات العربية نفسها للتدخل لمساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن..." (أبو الحسن، 1990: 229، 230).

الذي يلاحظ في ذلك البيان خلوّه من أية إشارة أو كلمة تدل على رغبة العرب وجامعتهم في محاربة الصهاينة، وكأنَّ البيان جاء إرضاءً للطرفين، للجانب العربي لرفع معنويات الشعب الفلسطيني، وطمأنة الجانب الصهيوني بأنَّ الجامعة العربية لن تحاربكم ولن تدخل الأراضي التي تحت سيطرتكم، هدفنا هو المحافظة على الأمن والسلم (البرناوي، 1999: 147). في البداية أحرزت الجيوش بعض الانتصارات ووقفت بريطانيا وغيرها من الدول الداعمة للصهاينة موقف المتفرج لسببين أحدهما أنَّها نظرت إلى الزحف العربي بأنَّه ليس عدوان لعدم وجود حكومة معتمدة في فلسطين، وثانياً أنَّ تلك الجيوش قد دخلت فلسطين وتحديداً إلى المناطق العربية، وهذا ما أشارت له البرقية البريطانية الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية، ونشرتها صحيفة الأهرام المصرية في عددها التاسع عشر سنة 1948(*).

تلك البرقية التي توضح الموقف البريطاني المنحاز إلى جانب الصهاينة، وأنَّها تنتظر ما يجري على الميدان، سارع اليهود إلى رفع شكوى في مجلس الأمن ضد العرب، فسارعت الولايات المتحدة إلى تبنّي الشكوى وطالبت مجلس الأمن أن يوقف القتال ولو بالقوة، ولكن بريطانيا كان لها رأي آخر؛ لأنَّها كانت تمشي خطوة خطوة بمشروع الدولة اليهودية، فتظاهرت برفض الدعوة الأمريكية بحجة أنَّ مجلس الأمن لا يمكنه تحديد من المعتدي، واقترح بدل ذلك وقف القتال لمدة ستة وثلاثون ساعة، فوافق العرب وجامعتهم بشرط تمديد المدة إلى ثمانية وأربعين ساعة، وهنا يبدأ الدور الأردني المتفق عليه

* - نص البرقية البريطانية التي نشرتها صحيفة الأهرام المصرية: "إنَّ دوائر وزارة الخارجية ترى أنَّ وجهة النظر البريطانية قائمة على أساس أنَّه ليس في فلسطين حكومة، فلا يمكن أن يوصف زحف الجيوش العربية بأنَّه عدوان. أمَّا إذا دخلت تلك الجيوش المناطق المخصصة لليهود ... قد يبحث الأمر جدّياً".

مسبقاً مع بريطانيا، حيث صرّح الملك الأردني عبد الله بتصريح حماسي أعلن فيه رفضه لوقف القتال في الوقت الذي كان يجتمع فيه مع قادة الصهاينة سرّاً، مثل ذلك الاجتماع الذي عقده مع وزير خارجية بريطانيا في لندن، حيث سأل الوفد الأردني بأنَّ فلسطين مقبلة على التقسيم والعرب يريدون الحرب، فما هو رأي الحكومة البريطانية؟ فأجابه بيقن ببضع كلمات لم تكن تعبر عن الموقف البريطاني، بل كانت في صيغة أمر، حيث قال: "...إذا شاء جيش الأردن أن يدخل فلسطين فلا يتجاوز حدود الدولة العربية لا تقتربوا من المناطق المخصصة لليهود ...". وأيضاً اجتماعه مع شرتوك الذي أصبح فيما بعد وزير خارجية الكيان الإسرائيلي على جسر المجامع، والأخطر من ذلك هو اجتماعه مع رئيسة الكيان الإسرائيلي (غولذا مائير) قبل الحرب في الحادي عشر من مايو 1948 عندما دخلت إلى الأردن بلباس امرأة مسلمة، حيث كرر لها تأكيداته السابقة مع الإنجليز (الشقيري، 1973: 97).

بعد أن تأكدت بريطانيا أنَّ الجيوش العربية قد أكملت الاستيلاء على الأراضي العربية في قرار التقسيم، بدأ التحرك البريطاني الجدّي من أجل الحيلولة دون تقدم الجيوش العربية صوب الأراضي المخصصة للصهاينة، تلك الجيوش المنهكة بالمتناقضات من قلة تدريب وعدم وجود تنسيق وبعض منها تحت قيادة أجنبية، فكانت بريطانيا تدرك إلى أي مدى يمكن أن يستمر العرب في القتال، لذلك قدمت مشروعها في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن والذي ينص على وقف القتال مدة شهر (دروزة، 1950: 158)، في المقابل وبعد عشرة أيام من صدور قرار مجلس الأمن، عقد العرب عدة اجتماعات من أجل الخروج بموقف موحد حيث اختلفت الآراء، فالبعض يفضل الاستمرار في القتال- وهذا رأي العسكريين، بينما حرص الساسة العرب على ضرورة القبول بقرار مجلس الأمن، وإن كان هذا الموقف لا يخلو من بعض الضغوطات البريطانية وخصوصاً من الكونت برنادوت – أمَّا الجانب الصهيوني فقد أعلن موافقته وقف القتال دون شروط؛ لأنَّها أي (الهدنة) أنقذتهم من هزيمة.

بدأ برنادوت في مساعيه لدى العرب والصهاينة في تنفيذ الهدنة من حيث وقف القتال، وبعد عدة اجتماعات وفي السابع من شهر يونيو قدم مذكرة خاصة بالهدنة ابتداءً من الساعة السادسة من صباح الجمعة 1948/06/11 موعداً لوقف إطلاق النار تحت إشراف مراقبين يعينهم هو نفسه، مع بعض الشروط الخاصة بالهدنة والتي شملت العديد من النقاط – لا يسمح المجال لذكرها كاملة- ونذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

النقطة الأولى والتي تضع قيوداً على تحرك عسكري للأفراد العرب بما فيها فلسطين، والمادة الثانية التي لا تمنع دخول الصهاينة إلى فلسطين بإعطاء الوسيط الدولي السلطة المطلقة بالإشراف على المعابر البرية والبحرية، أمَّا المادة الخامسة فإنَّها لا تطلب من الصهاينة الانسحاب من الأراضي التي احتلوها في الفترة السابقة، إضافةً إلى منع استيراد السلاح؛ لأنَّ السلاح يصل الصهاينة عن طريق الإنجليز.

لقد أضاع العرب فرصة قد لا تتكرر ثانيةً كان يمكن استغلالها، ولكن يبدو أنَّ بريطانيا كانت مخططة لكل شيء بدليل أنَّ الجيوش العربية في الجولة الأولى لم تشتبك مع الصهاينة باستثناء القدس، بل كثير ما كانت تلك القوات تتجنب حتى السير بالقرب من المستعمرات الصهيونية وخاصةً القوات الأردنية بقيادة غلوب باشا، إضافةً إلى عدم أخذ توصيات رؤساء أركان الجيوش العربية المجتمعين في عمان مأخذ الجد في نهاية أبريل 1948، والذين أكدوا على ضرورة توفير قوات

كبيرة ومسلحة تسليحاً جيداً، وتحت قيادة موحدة، لكن الغريب في الأمر هو طلب الملك الأردني أن تكون قيادتها له شخصياً[*]، ممَّا خلق نوعاً من التضارب لذر الرماد في العيون بدأ الملك عبد الله سلسلة من الجولات المكوكية إلى بعض العواصم العربية مثل القاهرة والرياض وبغداد، وأدلى ببعض التصريحات الرنانة، والتي كان يهدف من خلالها إلى إبعاد الشبهة عن اتصالاته السرية مع الصهاينة، بل وصل الأمر به إلى أن طلب من السفير الأمريكي بضرورة إبلاغ حكومته أن تقف موقفاً محايداً.

كل ذلك كان يجري بعلم الجامعة العربية، حيث تقدمت اللجنة السياسية العربية بمقترح والذي لا يعدو أن يكون حلماً[*]؛ لأنَّهم يعرفون موقف بريطانيا، ولكن جاء ذلك الاقتراح لمجرد تطمين الخواطر وإبعاد الشكوك عن الجامعة العربية. في المقابل كانت بريطانياً تعمل على الاستفادة من الهدنة، فقامت بتسليم ميناء حيفا الذي استخدم لاستجلاب الأسلحة وتهريب المهاجرين والذين أغلبهم عسكريين متدربين، في المقابل أعلن العرب عبر جامعتهم رفض الهدنة، لكن تدخل الدول العربية عبر مجلس الأمن أدّى في النهاية إلى وقف القتال، والتي استغلها الصهاينة أحسن استغلال بتعزيز قدراتهم واستجلاب المزيد من المتطوعين والأسلحة وتعزيز خطوط جبهاتهم الأمامية.

استؤنف القتال في التاسع من يونيو بعد أن أصبح الفارق كبير، وانقلبت الموازين لصالح الصهاينة بعد سقوط عدة مدن فلسطينية جديدة في قبضة الصهاينة كانت تحت سيطرة الجيوش العربية. وهنا لابد من الوقوف قليلاً لمعرفة أسباب هذا الانقلاب المفاجئ في ميزان القتال، فالعرب لم يستفيدوا من الهدنة لوضع مزيدٍ من التنسيق والتعاون السياسي والعسكري، والبحث عن مصادر سلاح جديدة، وبدل ذلك ظهرت خلافات بين تلك الدول مثل الخلاف مع مصر بخصوص القيادة، وهذا يدل على ضعف الجامعة وتصرّفها كمنظمة سياسية مقابل الأمم المتحدة التي دعت عبر مجلس الأمن إلى الاجتماع مجدداً من أجل وقف القتال بين الطرفين ولو بالقوة (الهدنة الثانية).

فبادر العرب مجدداً إلى القبول بقرار مجلس الأمن في 1948/07/17 بوقف القتال، والسبب في ذلك هو انقسام العرب خاصةً من الجانب الأردني، فأصدرت اللجنة السياسية بياناً بالخصوص (يحيى، 1998: 389)، استغل الصهاينة تلك الفرصة مرة ثانية للقيام بمزيدٍ من الهجمات على القوات العربية في منطقة القدس، وبدل من أن يتخذ العرب قراراً حاسماً، نجد أنَّ قيادة الجيش الأردني ودون تنسيق مع القوات العراقية قامت بسحب بعض من وحداتها من القدس إلى عمان.

لقد كان الدافع البريطاني الأمريكي بالتحرك السريع لوقف القتال هو فرض معادلة جديدة وتتمثل في تدويل القضية الفلسطينية وسحب البساط من تحت الجامعة العربية، وذلك بعرض القضية على مجلس الأمن، بحيث أصبح العرب لا يمكنهم التصرف لوحدهم بعيدين عن الأمم المتحدة، وتحويل الصراع إلى صراع حدود بدلاً من صراع وجود، وأدخل

* - طلب الملك الأردني أن تكون قيادة تلك القوات تحت إمرته، وأصر على ذلك في اجتماع دمشق بتاريخ: 12 مايو 1948.
* - شمل ذلك المقترح: "إنشاء حكومة مؤقتة في فلسطين مهمتها وضع قانون لإنشاء جمعية تأسيسية تتولى الحكومة المؤقتة القيام بالأعمال التشريعية إلى غير ذلك ...".

موضوع جديد وهو موضوع اللاجئين، وتم تشكيل لجنة بالخصوص، وبالتالي صرف موضوع التحرير ولو قليلاً، وهذا هو أحد أسباب فشل الجامعة العربية في عملها؛ لأنَّه كلما جد موضوع يتم تشكيل لجنة جديدة دون تنسيق مع سابقتها.

حاولت الجامعة خلال تلك الفترة إعادة توحيد القيادة العسكرية ولكن دون جدوى، بل على العكس جرى تقسيمها إلى ثلاث قيادات(*). إنَّ هذا التخبط الأعمى في سياسة الجامعة وعملها قد انعكس سلباً على القضية، وأعطى فرصة للصهاينة لقضم مزيداً من الأراضي.

حكومة عموم فلسطين والانقسام العربي

حاولت الجامعة العربية تعويض فشلها العسكري بالعمل على الجانب السياسي، وذلك بمحاولة تشكيل حكومة جامعة للفلسطينيين، وكان الغرض من وراء ذلك هو قرب انعقاد هيئة الأمم المتحدة في باريس، وضرورة وجود من يمثل الشعب الفلسطيني صحب القضية، ولكن بمجرد طرح الفكرة ثارت ثائرة ملك الأردن الذي أخذ يعمل على إحباط الفكرة في مهدها بكل الوسائل تحت ذريعة أنَّ الضفة الغربية هي جزء من الأردن، وأنَّ سكانها يرغبون في الاتحاد الفيدرالي مع الأردن، ولم تعمل الجامعة العربية أكثر من ذلك، فقد اكتفت بإعلانها وأنَّ تنفيذها عائد إلى أصحاب القضية، وأنَّها سوف تعمل على دعم تلك الحكومة إذا ما تم تشكيلها (دروزة، 1950: 210).

دخلت بريطانيا من جديد على الخط، وحاولت استغلال هذا الانقسام العربي حول الحكومة الفلسطينية وصرّحت: " بأنَّه يستحيل قيام حكومة عربية في الأقسام العربية الباقية من فلسطين، وأنَّ الحل هو دمجها مع الأردن". رغم ذلك تم الاعتراف بتلك الحكومة الصورية عدا الأردن، لكن للأسف الشديد لم يتم تدعيم تلك الحكومة مادياً، ومراعاةً لموقف الأردن لم يتم دعوتها إلى حضور دورة مجلس الجامعة في خريف 1949 ممَّا أدى إلى استقالة معظم أعضائها، في تلك الأثناء عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً في باريس في شهر سبتمبر 1948 وكانت القضية الفلسطينية على رأس جدول الأعمال، وتمسك العرب بموقفهم السابق وهو رفض التقسيم وقيام كيان إسرائيلي جديد، في المقابل حاول اليهود استغلال تلك الهدنة بشن مزيدٍ من الهجمات وخاصةً في منطقة النقب، وذلك من أجل الوصول إلى البحر الأحمر أمام هذه العربدة الإسرائيلية أصدرت القيادة المصرية بياناً وجّهت فيه إنذاراً إلى الصهاينة بأنَّ الجيش المصري سوف يعتبر نفسه في حِلٍّ من الهدنة إذا لم يتم التوقف عن الاعتداء على المراكز المصرية، لكن الصهاينة لم يأخذوا هذا الإنذار بعين الاعتبار؛ لأنَّهم يعرفون ضعف الجيش المصري.

لم يعد أمام العرب وجامعتهم إزاء هذا الفشل سوى تقديم مزيداً من الشكاوى إلى مجلس الأمن ضد الكيان الإسرائيلي، فصدر قرار جديد في 14 أكتوبر 1948 ينص على وقف القتال وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوطها السابقة. أمام هذا التراخي العربي وخاصةً من جانب الأردن والعراق وعدم نجدة الجيش المصري الذي أصبح شبه محاصر (دروزة، 1950: 230) حتى أنَّه عندما حاولت القوات السورية التوجه لنجدة القوات المصرية عبر الأراضي الأردنية

* - "الجيش العراقي تحت قيادة عراقية – الجيشان السوري واللبناني تحت قيادة سورية – جيوش مصر والسعودية واليمن تحت قيادة مصرية".

رفضت حكومة عمّان السماح لتلك القوات بالمرور عبر أراضيها، وأعلنت أنَّ دخول تلك القوات السورية إلى أراضيها سيقابل بالقوة، كذلك الحال ينطبق على الحكومة العراقية التي أصبحت موضع شك في ما مدى جديتها في تلك الحرب، حتى أنَّ الصحف المصرية بدأت تشن حملات على تلك الحكومة، ممَّا اضطر مجلس النواب العراقي إلى عقد اجتماع حول مسائلة الحكومة العراقية بخصوص تحديد موقفها بدقة من مسألة مشاركتها في تلك الحرب، وتم الاتفاق على بعض النقاط الهامة على الحكومة العراقية القيام بها، أمَّا لبنان فقد عقد المجلس النيابي اللبناني هو الآخر اجتماع عرض فيه تقديم مساعدات محدودة متمثلة في عدد من الأفراد وبعض الأسلحة. على إثر ذلك قامت القوات العراقية بالاشتباك مع قوات الصهاينة، وإن كانت تلك الاشتباكات محدودة بهدف تخفيف الضغط على القوات المصرية، وإن كانت تلك الخطوة ليست بالمستوى المطلوب حتى ترضي الحكومة المصرية التي صرحت عبر صحفها بأنَّ تلك التحركات ما هي إلاَّ لذر الرماد في العيون.

جنوح مصر إلى المحادثات مع الكيان الإسرائيلي

بعد أن أصبحت القوا ت المصرية في وضعٍ لا يسمح لها بالدفاع عن نفسها، وأمام تقاعس العرب وعدم نجدة القوات المصرية، وتقدم زحف الصهاينة إلى داخل الأراضي المصرية حتى أصبحوا على بعد حوالي عشرة كيلومترات من مدينة العريش المصرية، أعلن في مقر هيئة الأمم المتحدة في (ليك سكس) في الثامن من يناير 1949 أنَّ الحكومة المصرية والصهاينة قد اتفقا على وقف إطلاق النار، والدخول في مفاوضات تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وأنَّ المحادثات سوف تبدأ في رودس في الثاني عشر من يناير أعقبه صدور بيان رسمي من الحكومة المصرية بخصوص ذلك بدون علم ولا تنسيق مع الجامعة العربية.

إنَّ تلك الخطوة المصرية كان لها نتائج سلبية، فقد فتحت الباب لباقي الدول مثل سوريا ولبنان والأردن في السير على النهج المصري والدخول في محادثات منفصلة(*)، وعلى إثر تلك الخطوة تم سحب القوات العراقية لتحل محلها القوات الأردنية بالتنسيق مع القيادة الصهيونية، أمَّا لبنان فقد كانت الهدنة معه في مجملها منع استخدام الحدود للقيام بأي عمل عسكري بين الجانبين.

أمَّا سوريا فقد ترددت في البداية في الدخول في مفاوضات مع الصهاينة، ثم بدأت في شهر أبريل وامتدت إلى شهر يوليو، وتم الاتفاق على جعل المناطق الحدودية بين فلسطين وسوريا منزوعة السلاح وتحت إشراف أممي، وبالتالي انتهت تلك الحرب بضياع فلسطين، وتسجيل فشل جديد يضاف إلى الجامعة العربية بعد الفشل الأول في منع قرار التقسيم رقم (181).

لقد كانت الشعوب العربية تنظر إلى تلك الحرب على أنَّها الفرصة السانحة لتحرير فلسطين، وإفشال الشروع الصهيوني، لكن مخططو تلك الحرب أرادوا لها أن تسير في اتجاه آخر كما خطط لها أعداء الأمة العربية بالتعاون مع بعض

*- وقّعت مصر الهدنة بتاريخ: 24 – 02 – 1949، الأردن في: أبريل 1949، لبنان في: 23 – 03 – 1949، سوريا في: 20 – 07 – 1949.

الحكام العرب وللأسف الشديد من مؤسسي الجامعة العربية، وهو تحويل الصراع العربي الإسرائيلي من صراع وجود إلى صراع حدود، وفتحت الباب للصهاينة ليصبحوا عضواً في الأمم المتحدة.

الخلاصة

دخلت الجامعة العربية ممثلةً بأعضائها حرب 1948 وهي تحمل في جعبتها العديد من المتناقضات، منها أنَّ الدول المؤسسة لها لم تكن دولاً مستقلة استقلالاً تاماً، وقد سبق الإشارة إلى ذلك خلال البحث، وهذا مخالف للمادة الأولى من الميثاق والتي تشترط الاستقلال لكي تصبح عضواً فيها، أيضاً أنَّ الميثاق لا يمنع أي دولة عربية عضواً في الجامعة من عقد أي اتفاقيات مع أي دولة من خارج الجامعة، إلى غير ذلك من المتناقضات.

لذلك لم تكن حرب 1948 إلاَّ فشل جديد يضاف إلى عجز الجامعة العربية في اتخاذ القرار الجماعي ومعاقبة أي دولة عضواً فيها تخرج عن نطاق الإجماع مثل ما فعلت الأردن خلال تلك الحرب.

دخلت الجيوش العربية تلك الحرب بدون تنسيق مسبق وعدم وضع خطة مدروسة والاستعداد الجيد لها بتوفر الجيوش الكافية والأسلحة والذخائر، بل وصل الأمر ببعض الدول إلى إرسال أسلحة قديمة مثل السعودية، وبدلاً من أن تذهب تلك الأسلحة إلى الجبهات تم الاحتفاظ بها في المخازن بحجة الصيانة، فالعرب دخلوا تلك الحرب وهم لا يعرفون لماذا يحاربون ومن يحاربون؛ لقلة المعلومات الاستخباراتية عن العدو ومن يقف خلفه، والعرب لا يزالون يثقون في بريطانيا برغم انحيازها الواضح إلى جانب الصهاينة.

إذن كانت حرب 1948 قد فرضت على العرب لتحقيق أهداف لم تكن واضحة المعالم في البداية، لكن مع مرور الأيام بدأت تتكشف أهدافها، وهي تحويل الصراع من صراع وجود إلى صراع حدود.

ومن خلال تتبعنا لمجريات تلك الحرب أمكن الخروج ببعض النتائج المهمة منها:

أولاً- دخل العرب تلك الحرب بدون تنسيق مسبق لا على المستوى السياسي ولا العسكري تحت ذريعة السيادة.

ثانياً- الجيوش التي شاركت فيها لم تكن متدربة على الحروب الطويلة، بمعنى افتقارها إلى التدريب الجيد والتسليح الجيد، وباقي الإمدادات التي تحتاجها الجيوش في المعارك.

ثالثاً- ظهور تنافس قوي حول من يتولى القيادة خاصةً بين الأردن ومصر.

رابعاً- إعلان مصر منذ البداية أنَّ قواتها المشاركة في تلك الحرب لن تتعدى حدود مصر مع فلسطين.

خامساً- عدم وضع أهداف معينة أمام تلك الجيوش لتحقيقها، بل إنَّ الغرض هو ما أشار إليه بيان اللجنة السياسية العربية والذي أعلن أنَّ الغرض هو الحفاظ على السلم في مناطق السيطرة العربية في قرار التقسيم وليس تحرير فلسطين.

سادساً- عدم الاستفادة من الهدنات بعمل مراجعة شاملة للوضع، وإيجاد البديل للخروج من الوضع السيئ للجيوش العربية.

سابعاً- بعض الدول مثل الأردن كانت تنسق سراً مع الصهاينة بعلم الجامعة.

ثامناً- فشل الجامعة العربية في تأسيس أو بناء كيان سياسي فلسطيني يتحدث باسم الشعب الفلسطيني.

تاسعاً- وأخيراً ... فالدول التي وقّعت الهدنات مع الصهاينة قامت بالتوقيع منفردة، وعدم التنسيق مع الجامعة العربية، ممَّا أعطى فرصة للصهاينة بالاستفراد بها وفرض شروطهم عليها.

إذن فالحرب بدأت باسم الجامعة العربية ولم تكن طرفاً في نهايتها، وهذا راجع إلى ضعف الميثاق لخلوّه من فرض عقوبات على أي دولة تخرق ذلك الميثاق.

المصادر والمراجع

1- أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء**، دار العودة، بيروت.

2- أحمد الشقيري، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**، دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.

3- أحمد الشقيري، **إنِّي أُتَّهم**، دار العودة، بيروت، 1973.

4- أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، دار المعارف، القاهرة، 1955.

5- الهادي العربي جامع، **الجامعة العربية وأزمة تنفيذ القرار (1945 – 1985)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2004.

6- د. جلال يحيى، **العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، (ج3)، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل، الإسكندرية، 1998.

7- د. زين العابدين شمس الدين نجم، **العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية**، 1931 – 1945، دار الكتاب الجامعي، ط1، 1995.

8- د. سالم حسن البرناوي، **القضية الفلسطينية – دراسة سياسية ثقافية**، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999.

9- د. عادل حسن غنيم، **القضية الفلسطينية، دراسات معاصرة لبعض جوانبها**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1982.

10- عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 2003.

11- علي أبو الحسن، **فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة**، دار الحكمة، بيروت، ط1، 1990.

12- **فلسطين وتاريخها وقضيتها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، بيروت، ط1، 1974.

13- د. محمد عزيز شكري، **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع**، دار ذات السلاسل، تونس، ط1، 1975.

14- محمد عزة دروزة، **الحركة العربية الحديثة**، المجلد الثاني، المكتبة العصرية للنشر والطباعة، صيدا، 1960.

15- نجدت فتحي صفوة، **من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية**، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، قبرص، ط، 1992.

16- هارون هاشم رشيد، **جامعة الدول العربية**، دار نبراس للنشر، تونس، 1980.